



مكتبة البعثن - الدوريات

جولية كلية التربية

تصدر عن كلية التربية
بجامعة قطر

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

العدد السادس

السنة السادسة

دراسة تحليلية لاعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملائمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربية

الباحث

د. محمد عبد الله المنيع

أستاذ الادارة التربوية المشارك

كلية التربية - جامعة الملك سعود

عنوان المراسلة

ص.ب ٥٤٧٥١

الرياض : ١١٥٢٤

المملكة العربية السعودية

دراسة تحليلية

لائعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملائمتها

لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربية

ملخص البحث

الغرض من تحليل الأقسام والتخصصات الجامعية في جامعات دول الخليج العربية هو أنه ظهر في الأونة الأخيرة تشعب من خريجي الجامعات في بعض التخصصات بالرغم من أن هذه الدول تجلب في نفس الوقت القوى العاملة المدربة الأجنبية من الخارج لسد الثغرة في التخصصات التي تحتاجها سوق العمل الخليجي . وقد قام الباحث بإنتاج عدد من الجداول وتحليلها بالإضافة إلى ما يتوفر من معلومات في هذا المجال .

وفيما يلي مختصر لنتائج البحث :

- ١ - أن أي تطوير للتعليم الجامعي يجب أن يصاحبه تطوير للتعليم الثانوي لوجود العلاقة الوثيقة بين هذين النوعين من التعليم .
- ٢ - لا يوجد توازن بين أعداد خريجي الأقسام الأدبية وأعداد خريجي الأقسام العلمية لسد حاجة المجتمع وبذلك يزداد الهدر في التعليم الجامعي .
- ٣ - تحتاج دول الخليج العربية إلى تخصصات العلوم الزراعية والإنتاج الحيواني ، وللعلوم الهندسية وهندسة البترول .
- ٤ - يجب الحد من القبول في تخصصات الاجتماع ، العلوم الاجتماعية وعلم النفس .
- ٥ - تقف بعض سياسات القبول في الجامعات عائقاً في مواصلة خريجي ثانوية

القسم العلمي في الاستمرار في التخصص العلمي في الجامعة وبذلك
يزداد خريجي التخصصات الإنسانية .

٦ - أن كثيراً من خريجي الجامعات في التخصصات الإنسانية سيعملون في
وظائف ليست لها صلة بتخصصاتهم .

٧ - لا يوجد تنسيق فعال بين الجامعات الخليجية للاستفادة من توفر الإمكانيات
الموجودة بها كما أنه لا يوجد تنسيق فعال بين الجامعات في البلد الواحد من
حيث نوعية التخصصات التي يجب أن تتوفر في كل منها حتى لا تحصل
ازدواجية في تخصصات ليس لها طلب من قبل المجتمع .

دراسة تحليلية لاعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربية

مقدمة :

تتأثر نظم التعليم في دول الخليج العربية الى حد كبير بنظم التعليم في بعض الدول العربية الاخرى وخصوصا من تلك الدول التي تكون مصدرا اساسيا في تزويد دول الخليج بأعضاء هيئة التدريس والاداريين والفنيين ليس في مجال التعليم فحسب ولكن أيضا في مجال التعليم العالي .

فمثلا انشاء الكليات النظرية في معظم دول الخليج كان على غرار الكليات النظرية الموجودة في معظم الدول العربية الاخرى مثل كليات الآداب والحقوق والتجارة وما تحويه هذه الكليات من تخصصات نظرية فإن عدد خريجها يزيد عن الاحتياجات الفعلية لمتطلبات التنمية في كثير من الدول العربية .

وبالرغم من أن دول الخليج العربي تتميز الى حد كبير (ما عدا العراق) بالنقص في الموارد البشرية المدربة التي تقوم باعباء التنمية في هذه الدول إلا أنه ظهر في الأونة الأخيرة زيادة في خريجين من تخصصات جامعية نظرية ونقص كبير في تخصصات علمية وفنية ويرجع ذلك إلى عدم وجود التنسيق المتكامل بين ادارات الجامعات والكليات وبين الادارات المركزية للتخطيط من جهة وبين التنسيق بين هذه الجامعات والكليات في البلد الواحد من جهة أخرى فمثلاً يوجد عدد من الجامعات التي تضم كليات وتخصصات متشابهة .

وتكمن مشكلة البحث في عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لحاجات التنمية الشاملة وقد اكد هذا المؤتمر الاول للوزراء المسئولين عن التعليم العالي في الوطن العربي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨١ ، ١٧-٢٠) حيث بين ان الحاجة مازال ملحة للربط العضوي الوثيق بين سياسات التعليم العالي وأهداف التنمية الشاملة وخططها الاقتصادية والاجتماعية .

وتتبع أهمية البحث من أن ملاءمة التعليم العالي لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي مسألة هامة لأنه أوثق اتصالا بتوفير القوى العاملة و باحداث التغيير الاجتماعي من أي مستوى آخر من مستويات التعليم . وهناك اعتقاد سائد ولا سيما في البلدان النامية - بأن الجامعات بوجه خاص ومؤسسات التعليم العالي بوجه عام هي وحدها سبب الحكومات - اهم الادوات وأكثرها فعالية لاحداث التغيير الاجتماعي وتسييره . ومع ذلك نجد أن التعليم العالي في البلاد النامية كثيرا ما يكون قائما على نماذج مستعارة من البلدان المتقدمة (عبدالدايم ، ١٩٨٣ : ٥٠٧) .

ويعتبر التخطيط السليم للتخصصات الجامعية لمواكبة التطورات التي يمر بها المجتمع واحتياجاته من أهم العناصر التي تساعد على ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل والمساهمة بدور فعال في التنمية في مختلف مجالاتها الصناعية، والزراعية والاجتماعية والاقتصادية والصحية .

ويهدف هذا البحث إلى تحليل المؤثرات وأوجه النقص في الربط العضوي بين تخصصات التعليم العالي والجامعي واحتياجات التنمية في دول الخليج العربية .

ويهدف البحث الى الاجابة على الاسئلة التالية :

- ١ - ما مدى تأثير التعليم الثانوي العام على التعليم الجامعي؟
- ٢ - هل يوجد توازن بين الاقسام الادبية والعلمية في جامعات دول الخليج العربية؟

٣ - هل تتلاءم التخصصات الجامعية مع احتياجات التنمية في دول الخليج العربية؟

تأثير نظام التعليم الثانوي على التعليم العالي والجامعي:

يتأثر نظام التعليم العالي والجامعي الى حد كبير بما يحتويه من مدخلات كالطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والتمويل، والاهداف والمحتوى. وحيث أن طلبة المرحلة الثانوية يكونون جزءا رئيسيا من مدخلات التعليم العالي فان هذا النوع من التعليم يتأثر بهم كما ونوعا، حيث أن المرحلة الثانوية العامة هي التي تغذي الجامعات بالطلبة بأقسامها العلمية والأدبية ويشير الدكتور نجم (١٩٧٩): (١٥) بأن نظام التعليم العام وخاصة بالمرحلة الثانوية له أثر مباشر على التعليم الجامعي ان سلبا وان ايجابا. ذلك أن تلك المرحلة هي التي تصب في مرحلة التعليم الجامعي، وهو المورد الطبيعي الذي يمد التعليم العالي بالعناصر البشرية اللازمة له. ومن هنا كان تطوير تلك المرحلة ضرورة لا بد منها اذا أردنا أن نضع حجر الأساس السليم لتطوير المرحلة الجامعية.

بالقاء نظرة سريعة على نظم التعليم العام في وطننا العربي، نستطيع أن نلمس بوضوح بعض العيوب الأساسية التي تشوب ذلك النظام ربما ذكرها نجم ومن أهمها :-

- ١ - وجود بعض المواد التي تدرس للتلاميذ دون أن تكون لها أية جدوى في الحياة العملية المستقبلية. فهي لا تزيد عن كونها مجرد حشو لادمغة التلاميذ بمعلومات جوفاء تستهلك جهدهم وتستنفذ طاقتهم دون مبرر.
- ٢ - اعتماد الدراسة الى حد كبير على الدراسات النظرية المحضنة، مع قدر قليل جدا من الدراسات التطبيقية، ومع الافتقار تماما الى الدراسة الميدانية المرتبطة ارتباطا مباشرا بالمجتمع ومشاكله وتطلعاته.

- ٣ - عدم الربط بين المواد التي تدرس في المرحلة الثانوية ، وبين ما سيدرسه الطالب مستقلا من مواد تخصصية في دراسته الجامعية ، حتى يكاد الطالب يحس بالانفصال الكامل بين دراسته بالمرحلتين .
- ٤ - كثرة التغير والتذبذب في نظام تقسيم الدراسة بالمرحلة الثانوية الى شعب أو أقسام ، مع عدم مراعاة اتفاقه مع النوعيات المختلفة والتخصصات المتعددة التي يضمنها التعليم العالي .
- ٥ - ضعف مستوى التدريس بالمرحلة الثانوية ، نتيجة لعوامل متعددة من أهمها ضعف المستوى العلمي للمدرسين ، وضخامة عدد تلاميذ الفصل الواحد ، وقلة المعامل ، وضعف مستوى الكتب الدراسية ، وسوء حالة المباني المدرسية الخ .

وبذلك نجد أن التعليم العالي يتشكل لملاءمة الوضع الراهن للطلبة الملتحقين به فتدني مستويات الطلبة في المرحلة الثانوية يؤثر على نوعية التعليم في الجامعات والكليات . كما أن تخصصات الجامعات والكليات تنقسم الى قسمين عامين هما التخصصات الأدبية والتخصصات العلمية وهي بذلك تشبه إلى حد كبير الأقسام الأدبية والأقسام العلمية في المراحل الثانوية إلا أن التعليم العالي توجد به تخصصات متعددة داخل كل من الأقسام الأدبية والأقسام العلمية .

ويذكر الدكتور القذافي (١٩٨٢ ، ١٨) أن تشكيل لمدرسة الثانوية العامة بالبلاد العربية من نموذجين تعليميين أوروبيين وهما النموذج البريطاني والنموذج الفرنسي بسبب تأثر النظم التعليمية العربية بالموثرات الثقافية التي سادت المنطقة خلال فترات الاحتلال الاوروبي لها . ومهما يكن من أمر تشابه المدرسة الثانوية العربية مع أي من النظم الاوروية الا أن المهم في الأمر هو أنها لم تتغير كثيرا عما بدأت به ، على الرغم من أن المدرسة الثانوية في النظام الاوروي قامت أصلا لخدمة أبناء الطبقة الوسطى على وجه الخصوص ولتقديم تعليم لعدد محدود من

الطلبة بينما قامت المدرسة الثانوية في معظم الدول العربية بفتح أبوابها لجميع الطلبة الراغبين في مواصلة تعليمهم تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص .

لقد تغيرت المدرسة الثانوية في كل من بريطانيا وفرنسا وفي كثير من الدول المتقدمة ولكن الدول العربية تمسكت بنظام المرحلة الثانوية الذي تأثرت به إبان عهد الاستعمار بالنسبة للدول التي ظلت تحت الاستعمار لسنوات كثيرة وتأثرت به أيضاً بعض الدول التي لم تستعمر بطريقة غير مباشرة نتيجة لتأثير بعض الدول التي نالت استقلالها على هذه الدول بواسطة التعاون معها في الشئون التعليمية . وبالرغم من التطورات التي طرأت على المرحلة الثانوية في البلاد العربية من مناهج وطرق تدريس إلا أن البنية الأساسية للتعليم الثانوي لم يحدث لها تغيير جذري لتصبح أكثر مرونة للملائمة احتياجات المجتمع .

وقد قامت المملكة العربية السعودية بتطبيق نظام الثانوية الشاملة على التعليم الثانوي المطور الذي يعتمد على نظام الساعات وادخلت بعض التخصصات التي لم تكن موجودة في التعليم الثانوي العام مثل الحاسب الآلي، ومثل مقررات العلوم التطبيقية، ومثل مقررات العلوم الإدارية والاقتصادية، والحاسبة مما يوسع آفاق الطلبة العلمي والمهني (وزارة المعارف، ١٤٠٧ : ١٨) . ولكن ما زال هذا النمط من التعليم محدوداً ويحتاج تطبيقه إلى سنوات عديدة لكي يحل محل الثانوية العامة .

وأوضحت استراتيجية تطوير التربية العربية (الشريف وآخرون، ١٩٧٩، ١٤٩) بأنه غلبت على التعليم عامة بمختلف مراحلها لاتجاهاته النظرية الأكاديمية سواء كان ذلك بتأثير بعض آثار عهود التأخر والانحطاط أو كان نتيجة النقل والاقتراب في أنظمة التعليم المستحدثة وصاحب هذه الاتجاهات البعد عن خصائص البيئة وحاجات المجتمع الواقعية والتأثر في أحسن الأحوال بمجرد

الطلب الاجتماعي للاعداد للوظائف الديوانية التي كانت موضع اهتمام الحكومات والسياسات التربوية .

أدى تركيز التعليم العام بما في ذلك التعليم الثانوي على النواحي النظرية والدراسات الاكاديمية الى اهمال النواحي المهنية والفنية التي يتطلبها سوق العمل في دول الخليج العربي وكثير من الدول العربية الأخرى مما اضطر هذه الدول الى جلب الايدي العاملة في الوقت الذي يجد فيه بعض الطلبة صعوبة في الالتحاق بالجامعات في بعض هذه الدول نتيجة للضغط المتزايد على التعليم العالي .

فينظر الشباب الى التعليم الثانوي العام على أنه السبيل المؤدية الى التعليم الجامعي وبالتالي يشهد هذا التعليم ضغوطا مستمرة تؤثر على القبول بالجامعات مما أدى إلى عدم وجود توازن بين أنواع التعليم العام وحاجات المجتمع الفعلية .

وسارت عملية القبول في جامعات المنطقة منذ نشأتها وحتى اليوم على منوال إتاحة الفرصة لكل راغب في أي مجال من مجالات المعرفة سواء كان ذلك متمشيا مع خطط التنمية أم مجافيا لها بل ذهبت أكثرية الدول الى وضع حوافز مالية وعينية للطلاب من أجل اغرائهم بالالتحاق بالجامعات بصرف النظر عن الاحتياج وعدمه . ثم تدرج الامر بحيث حاولت الجامعات أن توفق بين خطط التنمية التي بدأت تبرز إلى حيز الوجود وبين الطموحات الشخصية مع ميل واضح الى تغليب الطموحات الشخصية على الاحتياجات وهذا هو الوضع الحالي في كثير من البلدان في دول الخليج (البدر والسيف ، ١٤٠٥ : ١٣٧-١٣٨) .

ومازالت مشكلة الربط بين خطط التعليم العالي وحاجات التنمية قائمة بسبب بروز مشكلات اقبال الاعداد الغفيرة من حملة الشهادة الثانوية على الالتحاق بالجامعات ، وما تبعها من مشكلات الاستيعاب والتضخم في بعض الفروع ، ومشكلات الانتقاء والحد من قبول الطلبة في فروع أخرى ، ومشكلات نقص الخريجين في بعض الاختصاصات كالطب والهندسة والعلوم التطبيقية عن

الحاجات الاجتماعية وبعض الخريجين في فروع العلوم الانسانية والآداب عن
الحاجات الاجتماعية (مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية ١٩٨٥ :
٦٩).

ولازدياد طلبه خريجي المرحلة الثانوية العامة فوق ما تستوعبه مؤسسات
التعليم العالي والجامعي فقد شكلت لجنة على مستوى عال في المملكة العربية
السعودية تسمى بلجنة استيعاب خريجي المرحلة الثانوية وتتكون هذه اللجنة من
عدة جهات حكومية ذات العلاقة وذلك للبحث عن السبيل التي يمكن من
خلالها ايجاد الحلول المناسبة للقضاء على هذه الظاهرة فيما يعود على الطلبة وعلى
الوطن بالخير والمنفعة.

التوسع في الجامعات والكليات بدول الخليج العربية :

أدى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية في بداية السبعينات الى مردود
كبير من الموارد المالية لدول الخليج العربية وقد حظي قطاع التعليم بقسميه العام
والعالي بقسط وافر من هذه المردودات فزاد عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس
وشيدت المباني المدرسية والجامعية لتستوعب الطلب المتزايد على التعليم . لقد
كانت دول الخليج العربي تحتوي على عشر جامعات فقط ثم زاد هذا العدد الى
ثمانية عشر جامعة بعد ارتفاع اسعار البترول (١٩٧٣م) ويوضح الجدول رقم (١)
هذه الزيادة (الجامعات فقط) كما توضح الجداول (٢) ، (٣) الجامعات
والكليات التابعة لها .

أنتج الباحث هذا الجدول من المعلومات الموجودة في المصادر التالية :

- ١ - مكتب اليونسكو الاقليمي في الدول العربية ، دراسات حول تخطيط وتجديد
التعليم العالي في الوطن العربي ، التعليم والتنمية في الوطن العربي سلسلة
دراسات ووثائق العدد ٩ أيار / مايو ١٩٨٥ م ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

٢ - مكتب التربية العربي لدول الخليج : دليل التعليم العالي والجامعي في دول الخليج العربية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٦هـ ، الرياض

جدول رقم (١)

عدد الجامعات في دول الخليج العربي قبل وبعد ارتفاع أسعار البترول

بعد	قبل	
٦	٥	العراق
٧	٤	السعودية
١	١	الكويت
٢	٠	البحرين*
١	١	قطر كلية التربية ١٧٣ (نواة الجامعة)
١	٠	الامارات
١٨	١٠	مجموع الجامعات في دول الخليج

* اعتبر الباحث الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية كجامعة ، وبالإضافة إلى جامعة الخليج فيكون مجموع الجامعات في البحرين ٢ بعد عام ١٩٧٣م .

جدول رقم (٢)
الجامعات والكليات الجديدة التي أنشئت بعد عام ١٩٧٣م
في المملكة العربية السعودية

الكلية أو الأقسام التابعة لها	الجامعة
كلية العلوم الاجتماعية، كلية الشريعة وأصول الدين بالجنوب، كلية العربية والعلوم الاجتماعية بالجنوب، كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم، كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بالأحساء، كلية الدعوة والاعلام بالرياض، المعهد العالي للدعوة الاسلامية بالمدينة المنورة بالاضافة الى معاهد اللغة العربية في كل من الرياض، أندونيسيا واليابان. وتضم الجامعة (٥٦) معهدا علميا دون المرحلة الجامعية.	جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية مقرها الرياض، تأسست عام ١٩٧٤م وكان جذور هذه الجامعة يرجع الى انشاء كليتي الشريعة واللغة العربية في العامين ١٩٥٣م، ١٩٥٤م على التوالي
كلية الشريعة، التربية، الدعوة وأصول الدين العلوم التطبيقية والهندسية واللغة العربية والعلوم الاجتماعية والزراعية وكلية التربية بالطائف.	جامعة أم القرى، مقرها مكة المكرمة، تأسست عام ١٩٨٤م ولكن جذورها يرجع الى إنشاء كليتي الشريعة والتربية في العامين ١٩٤٩م، ١٩٦٢م على التوالي.
كلية العلوم الزراعية والأغذية، الطب البيطري والثروة الحيوانية، التربية، العلوم الادارية والتخطيط، الطب والعلوم الطبية، كلية العمارة والتخطيط.	جامعة الملك فيصل مقرها الرئيسي بالأحساء والفرعي في الدمام، تأسست في عام ١٩٧٤م
لا يوجد سوى كلية واحدة في عام ١٩٧٠م وابتداء من عام ١٩٧٤م وصل عدد كليات البنات الى عشر كليات منتشرة في أنحاء المملكة وتضم هذه الكليات تخصصات أدبية وعلمية.	كليات البنات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات، الرياض.
ابتداء من عام ١٩٧٤م أنشأت وزارة المعارف العديد من الكليات المتوسطة لرفع مستوى معلمي المرحلة الابتدائية وتحتوي هذه الكليات على الأقسام العلمية والأدبية.	الكليات المتوسطة / وزارة المعارف

جدول رقم (٣)

الجامعات الجديدة التي أنشئت في كل من البحرين ، قطر ، العراق
والامارات العربية المتحدة بعد ١٩٧٣ م

الكلية أو الأقسام التابعة لها	الجامعة
أقسام الفيزياء ، الأحياء ، الرياضيات ، الكيمياء التربية ، اللغة العربية ، علم النفس ، اللغة ، الانجليزية ، والتربية الرياضية . كلية الطب ، التربية ، العلوم .	الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية ، البحرين . أنشئت كهيئة مستقلة عام ١٩٧٨ م بالإضافة الى كلية الخليج للتكنولوجيا ١٩٦٨ م . جامعة الخليج العربي ، بدأت بكلية الطب حيث قيمت أول دفعة في العام الجامعي ١٩٨٢/١٩٨٣ م .
كلية الانسانيات ، العلوم الاجتماعية ، العلوم ، الشريعة ، والدراسات الاسلامية ، والهندسة .	جامعة قطر تأسست عام ١٩٧٧ م وقد بدأت بكلية التربية كنواة للجامعة في العام الجامعي ١٩٧٣/١٩٧٤ م .
أقسام هندسة المكنائن ، الهندسة الميكانيكية ، الهندسة الكهربائية ، هندسة البناء والانشاءات ، المدرسين الصناعيين ، هندسة السيطرة والنظم ، هندسة انتاج المعادن ، الهندسة الكيماوية ، الهندسة المعمارية ، والعلوم التطبيقية .	الجامعة التكنولوجية تأسست عام ١٩٧٤ م ، العراق .
كلية الآداب ، العلوم ، التربية ، العلوم الادارية والسياسة ، الشريعة والقانون ، الزراعة ، والهندسة .	جامعة الامارات العربية المتحدة ، أنشئت عام ١٩٧٧/١٩٧٨ م .

مصادر الجداول (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) :

- (١) مكتب التربية العربي لدول الخليج دليل التعليم العالي في دول الخليج العربي مكتب التربية
العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٦ هـ .
- (٢) مكتب اليونسكو الأقليمي للتربية في الدول العربية دراسات حول تخطيط وتجديد التعليم العالي
في الوطن العربي للتعليم والتنمية في الوطن العربي ، سلسلة دراسات ووثائق العدد ٩ أيار/مايو
١٩٨٥ م - ص ٤٦ - ٤٧ .

جدول رقم (٤)
الكليات الجديدة المستحدثة بعد عام ١٩٧٣م في جامعات
المملكة العربية السعودية القديمة*

الجامعات	النليات والأقسام الجديدة بعد عام ١٩٧٣م	الكليات التابعة لها قبل عام ١٩٧٣م
جامعة الملك سعود، الرياض ، أنشئت عام ١٩٥٧م :	طب الأسنان ، العلوم الطبية ، التربية بأبها ، الطب بأبها ، كلية الدراسات العليا ، الاقتصاد والادارة بالقصيم ، عمادة مركز خدمة المجتمع وكلية الحاسب الآلي عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ	الآداب ، العلوم ، التجارة ، (العلوم الادارية) ، الصيدلة ، الهندسة ، الزراعة ، التربية ، الطب ، بالإضافة الى العمادات المساعدة مثل ، القبول والتسجيل ، الطلاب ، معهد اللغة العربية وكلية الدراسات العليا
الجامعة الاسلامية المدينة المنورة ، أنشئت عام ١٩٦٠م .	كلية القرآن الكريم والدراسات الاسلامية ، كلية اللغة العربية ، كلية الحديث الشريف والدراسات الاسلامية .	كلية الشريعة ، كلية الدعوة وأصول الدين .
جامعة الملك فهد بالظهران (جامعة البترول والمعادن سابقا) ، أنشئت في عام ١٩٦٣م	كلية الادارة الصناعية ، كلية تصاميم البيئة .	كلية العلوم الهندسية ، كلية العلوم كلية الهندسة التطبيقية .
جامعة الملك عبد العزيز بجده أنشئت عام ١٩٦٧م كجامعة أهلية وأصبحت حكومية في عام ١٩٧١م .	كلية العلوم ، كلية الهندسة والعلوم التطبيقية ، كلية الطب والعلوم الطبية ، كلية علوم الأرض ، كلية التربية بالمدينة ، كلية علوم البحار ، كلية الأرصاد والدراسات البيئية .	كلية الأقتصاد والادارة ، وكلية الآداب والعلوم الانسانية .

* هذه البيانات لا تشمل على المراكز والعمادات والكليات المتوسطة وكليات المجتمع والأنشطة المختلفة للجامعات .

وتوضح الجداول رقم (٤) ، (٥) أن التوسع في التعليم العالي في دول الخليج العربية لم يقتصر على إنشاء جامعات جديدة تحتوي على مختلف الكليات التخصصية ، بل تعدى ذلك الى التوسع في الجامعات القديمة وذلك بانشاء كليات وأقسام جديدة لها بالاضافة الى الكليات والأقسام الموجودة بها قبل عام ١٣٩٣هـ (الموافق ١٩٧٣م) حيث بلغ عدد الكليات المستحدثة في الجامعات القديمة في دول الخليج العربية واحد وأربعون كلية ، وكان نصيب المملكة العربية السعودية لوحدها واحد وعشرين كلية والباقي موزعة على بقية دول الخليج العربية .

بهذا التوسع الكبير في إنشاء الجامعات والكليات فقد بلغ عدد طلبة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ٩٣٠٤٠ طالب وطالبة في العام الجامعي ١٩٨٤/١٩٨٥م (الادارة العامة لتطوير التعليم العالي ، ١٤٠٥ : ٢٨) .

وعندما أقدمت الجهات المسؤولة في دول الخليج العربية على تلبية الطلب المتزايد على التعليم فأنشأت العديد من الجامعات والكليات والأقسام فان هذا لم يحقق ما تحتاجه خطط التنمية من الكوادر المؤهلة علميا وفنيا في جانبه النوعي ، بل حقق أعدادا كبيرة من الخريجين في تخصصات فائضة ، مما أحدث آثارا سلبية عكسية لهذا التوسع ، فتحول الحل الى القوانين التي تقضي بتشغيل الخريجين في غير اختصاصاتهم ، مما أدى الى هدر في الانفاق المالي وتعيين الخريجين في مجالات غير ما أعدوا لها (مكتب التربية العربية لدول الخليج ، ١٤٠٥ : ٥٥) .

جدول رقم (٥)

الكليات الجديدة التي استحدثت بعد عام ١٩٧٣م في الجامعات القديمة في العراق والكويت

الجامعات	الكليات التابعة لها قبل عام ١٩٧٣م	الكليات والأقسام الجديدة بعد عام ١٩٧٣م
جامعة بغداد، أنشئت عام ١٩٥٦م	كلية الحقوق (القانون والسياسة) تأسست عام ١٩٠٨م، كلية الطب عام ١٩٢٧م، كلية الصيدلة عام ١٩٣٦م، كلية الهندسة عام ١٩٤٢م، كلية الزراعة عام ١٩٥٢م، كلية طب الاسنان ١٩٥٣م، أضيفت هذه الكليات الى جامعة بغداد عام ١٩٥٨م.	لا يوجد معلومات حتى عام ١٩٨٥م حسب المصادر المتوفرة.
جامعة الموصل، تأسست عام ١٩٦٣م وكانت كلية الطب التي أنشئت عام ١٩٥٨م، وكلية الهندسة والعلوم التي أنشئت عام ١٩٦٣م نواة الجامعة	كلية الطب، كلية الهندسة، كلية العلوم، كلية الزراعة والغابات، كلية الآداب، كلية الادارة والاقتصاد	كلية التربية، كلية الطب البيطري كلية التربية الرياضية، كلية طب الاسنان، كلية القانون.
جامعة البصرة، تأسست عام ١٩٦٤م	كلية الآداب، كلية العلوم، كلية الهندسة، كلية الطب، كلية الزراعة، كلية الادارة والاقتصاد.	كلية التربية، كلية التربية الرياضية.
جامعة صلاح الدين، تأسست عام ١٩٦٩م (جامعة السليمانية سابقا)	كلية الآداب، كلية الزراعة، وكلية العلوم، كلية الهندسة.	كلية الإدارة، كلية التربية، كلية الطب.
الجامعة المستنصرية تأسست عام ١٩٦٣م كجامعة أهلية وأطلق عليها الكلية الجامعية والحقت بجامعة بغداد وفي عام ١٩٦٥م	كلية الآداب، كلية الزراعة، وكلية العلوم، كلية الادارة والاقتصاد، كلية الفقه أسست عام ١٩٥٨م.	كلية الطب في بغداد، كلية الطب في الكوفة، كلية التربية، أكاديمية الفنون.

الجامعة	الكليات التابعة لها قبل عام ١٩٧٣م	الكليات والأقسام الجديدة بعد عام ١٩٧٣م
جامعة الكويت، تأسست عام ١٩٦٦م	كلية الآداب ، التجارة والاقتصاد ، والعلوم السياسية ، كلية الحقوق ، كلية العلوم .	كلية التربية ، الطبوالهندسة ، العلوم الطبية المساعدة والتمريض ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية .
أنفصلت المستنصرية عن جامعة بغداد وتحولت الى جامعة رسمية في عام ١٩٧٤/١٩٧٥م		

مجالات الدراسة في جامعات وكليات دول الخليج العربية :

لقد حقق التعليم العالي والجامعي في دول الخليج توسعا كبيرا من الناحية الكمية بفتح جامعات وكليات وأقسام جديدة لاستيعاب الاعداد المتزايدة على هذا النوع من التعليم من قبل خريجي المدارس الثانوية من جهة ولتدفق الموارد المالية المتاحة في بداية السبعينات وأوائل الثمانينات من جهة أخرى

وإذا استمرت الثانوية العامة على وضعها الحالي وبدون توازن بينها وبين التعليم الثانوي الفني والمهني فان الجامعات في دول الخليج ستتحول إلى نمط الجامعات ذات الاعداد الكبيرة التي يفيض خريجها عن متطلبات السوق المحلية لدول الخليج في الوقت الذي تعتمد فيه هذه الدول على القوى العاملة الاجنبية لسد حاجات سوق العمل .

وبالرغم من أنه طرأ تحسن ملحوظ في التخصصات العلمية في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية الا أن التخصصات الأدبية مازالت تشكل نسبة كبيرة . فمثلاً في عام ١٩٦٠م كانت نسبة اعداد الطلبة في التخصصات الأدبية ٩٤٪ وانخفضت هذه النسبة لتصل الى ٧٥٪ في الأعوام ١٩٨٢/١٩٨٣، ١٩٨٤/١٩٨٤، ١٩٨٤/١٩٨٥م (الادارة العامة لتطوير التعليم العالي ،

١٤٠٥ : ٢٦). ماتزال هذه النسبة كبيرة إذا نظرنا الى احتياجات التنمية في المملكة في حقول مثل : العلوم ، والطب والهندسة والحاسب الآلي .

كما أن ظاهرة التوسع في الدراسات الانسانية والاجتماعية على حساب الدراسات العلمية والفنية تمتد الى معظم الدول العربية ولكن بنسب متفاوتة ويرجع ذلك إلى اختلال التوازن بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني والمهني من ناحية وإلى اختلال معادلة التوازن بين متغيرات الكم والكيف في التعليم العالي من ناحية اخرى .

ويلاحظ أن مسئولية التضخم في الفروع الانسانية والأدبية تقع على عاتق المسؤولين عن تخطيط تنمية التعليم الجامعي ذلك أن معظم الطلبة أصبحوا يفضلون الدراسة في الفروع العلمية والتطبيقية لكن سياسة القبول وشروطه تحول دون تحقيق رغباتهم (مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية ، ١٩٨٥ ، ٥٧ ، ٦٠) .

وبالرغم من أن غالبية خريجي المرحلة الثانوية من الأقسام الأدبية الا أن خريجي الاقسام العلمية يلتحقون بالتخصصات الأدبية في الجامعات بسبب النسب المرتفعة المطلوبة للالتحاق بالأقسام العلمية في الجامعات وبذلك فان أقسام الدراسات الأنسانية والأجتماعية تحتوي على خريجي المرحلة الثانوية من الأقسام الأدبية والعلمية ويتضح من الجدول رقم (٦) ان مجالات الدراسة متاحة أمام خريجي الأقسام العلمية للتخصص في الأقسام الأدبية وبذلك يزداد الطلب على فتح أقسام أدبية أخرى تلبية للطلب المتزايد عليها بالرغم من أن ذلك يؤدي الى فائض من خريجي الجامعات في تخصصات نظرية ونقص في تخصصات علمية وفنية تحتاجها دول المنطقة .

جدول رقم (٦)
مجالات الدراسة المتاحة أمام الفرعين العلمي والأدبي في مؤسسات
التعليم العالي بدول الخليج العربية

الكليات التي تقبل القسمين الأدبي والعلمي معا	الكليات والمعاهد التي تقبل القسم الأدبي فقط	كليات ومعاهد دول الخليج العربية التي تقبل القسم العلمي فقط
الشريعة والقانون	الآداب (بنات) - المملكة العربية السعودية)	الهندسة والعلوم التطبيقية
العلوم الادارية والسياسية		العلوم الزراعية والأغذية
اللغة العربية	الشريعة (العراق)	الطب البيطري والثروة الحيوانية
اصول الدين		معهد الجيولوجيا التطبيقية
العلوم الاجتماعية	التربية (الأقسام الادبية - دولة قطر)	معهد الارصاد ودراسات المناطق الجافة
الاداب	الانسانيات والعلوم الاجتماعية (قطر)	مراكز العلوم والرياضيات
التربية		العلوم
التربية (بنات المملكة العربية السعودية)	الشريعة والدراسات الاسلامية (قطر)	الزراعة
الاقتصاد والاداب		الهندسة
الاداب والعلوم الانسانية		الصيدلة
العمارة والتخطيط		الطب
الكليات المتوسطة		طب الاسنان

الكليات التي تقبل القسمين الادبي والعلمي معا	الكليات والمعاهد التي تقبل القسم الادبي فقط	كليات ومعاهد دول الخليج العربية التي تقبل القسم العلمي فقط
المعاهد العليا للعلوم المالية والتجارية		العلوم الطبية المساعدة
التربية الرياضية (العراق)		المعهد الصحي (العراق)
المعهد الزراعي الفني (العراق)		التمريض (العراق)
معهد الادارة والفنون التطبيقية		التربية الانسانية العلمية (الكويت فقط)
المعهد الفني		
الحقوق		
التربية (الاقسام الادبية- الكويت)		

الأقسام الجامعية

تنقسم الأقسام الجامعية الى فرعين عامين هما الدراسات الانسانية (الأدبية). والدراسات العلمية ، وكل فرع من هذه الفروع يشتمل على تخصصات عديدة ولمعرفة عدد الأقسام العلمية والأدبية في جامعات دول الخليج العربية قام الباحث بحصر الأقسام التي تمثل هذه التخصصات من واقع دليل التعليم العالي والجامعي في دول الخليج (١٤٠٦) ونتج عن ذلك الجدول رقم (٧) الذي يوضح أن مجموع الأقسام الأدبية في دول الخليج ٣٧٦ قسماً والعلمية ٤٦٧ قسماً، وبالرغم من أن الأقسام العلمية أكثر من الأقسام الأدبية في مجموعها العام الا أن نسبة المتحقيين بها أقل، من نسبة الطلبة المتحقيين بالأقسام الأدبية .

المصدر : المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، اساليب تقويم طلبة الثانوية وعلاقتها بأسس القبول في مؤسسات التعليم العام بدول الخليج العربي ، الكويت ، يوليو ، ١٩٨٢ ، رمضان ١٤٠٢ هـ ص ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

ويتضح من الجدول رقم (٧) أيضا أن المملكة العربية السعودية تحتوي على ٥٠٪ من مجموع الأقسام الأدبية في دول الخليج فيما يمثل العراق والكويت ٩٪ وقطر ٦٪، والامارات ٦٪، والبحرين ٢٪.

جدول (٧)

عدد الأقسام الأدبية والعلمية في جامعات وكليات دول الخليج العربية

الدولة	عدد الأقسام الأدبية	عدد الأقسام العلمية	مجموع الأقسام الأدبية والعلمية	نسبة الأقسام الأدبية إلى مجموع الأقسام في كل دولة	نسبة الأقسام الأربعة للدولة الواحدة إلى مجموع الأقسام في كل دولة
السعودية	١٨٩	٢١٢	٤٠١	٤٧	٥٠
العراق	١٠٥	١٨٦	٢٩١	٣٦	٢٨
الكويت	٣٣	٣٢	٦٥	٥١	٩
قطر	٢٢	١٩	٤١	٥٤	٦
الامارات	٢١	١٤	٣٥	٦٠	٦
البحرين	٦	٤	١٠	٦٠	٢
المجموع الكلي للأقسام	٣٧٦	٤٦٧	٨٤٣		

مقارنة بين مجاميع الطلبة في الدراسات الانسانية والعلمية:

يتضح من الجدول رقم (٨) أن جامعة الملك سعود تحتوي على اكبر عدد من الطلبة في الدراسات العلمية والدراسات الانسانية بالمقارنة ببقية الجامعات حيث يبلغ عددهم ٨٨٨٦ و ١٢٢٢٢ طالبا وطالبة على التوالي في العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠٣ هـ.

كما يمثل طلبة الدراسات الانسانية في جامعات المملكة ٠٧, ٧١٪ من مجموع طلبة الدراسات الانسانية في دول الخليج العربية وبمقارنة الدراسات الانسانية في جامعات المملكة العربية السعودية بمفردها نجد أنها تمثل ٢٤, ٦٧٪ من مجموع طلبة الدراسات الجامعية في جامعاتها السبع .

كما يتضح من الجدول رقم (٨) أيضا أن الاتجاه مازال لصالح الدراسات الانسانية ما عدا جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (جامعة البترول والمعادن سابقا) وجامعة الملك فيصل ، وجامعة الملك عبد العزيز وكلية الخليج للتكنولوجيا

كما يتفاوت عدد الطلبة في الأقسام الانسانية من جامعة لأخرى . حيث توجد جامعات تحتوي على دراسات إنسانية ١٠٠٪ ، مثل جامعتي الاسلامية بالمدينة المنورة ، والامام محمد بن سعود الاسلامية في الرياض .

وإذا استمر هذا الاتجاه في الدراسات الانسانية في جامعات دول الخليج العربية فانه بلاشك سيزداد عدد الخريجين من الجامعات في تخصصات لا تحتاجها سوق العمل الخليجي وبالتالي زيادة نسب الهدر المادي من ناحية وتوظيف خريجين في وظائف لا تتماشى مع تخصصاتهم الجامعية من ناحية اخرى في الوقت الذي تستعين هذه الدول بالايدي العاملة المدربة من الخارج للمساهمة في تنميتها الوطنية في مختلف الحقول .

وتقع على مخططي برامج التعليم العالي وتخصصاته الجامعية مسؤولية كبيرة لتقليص الاعداد في بعض التخصصات وزيادة تخصصات جديدة تتناسب ومتطلبات التنمية وتوجيه الطلبة الى الأقسام العلمية والفنية والمهنية لسد الثغرة في هذا المجال .

جدول (٨)

مجاميع الطلبة والنسب المئوية في الدراسات الانسانية والعلمية
بجامعات دول الخليج العربي للعام الجامعي ١٤٠٢:١٤٠٣هـ الموافق
١٩٨٢/١٩٨٣م

الجامعة الجامعة	مجموع الطلبة	مجموع الطلبة في الدراسات الانسانية	النسبة %	مجموع الطلبة في الدراسات العلمية	النسبة %
الامارات العربية المتحدة	٣٧٩٧	٢٨٥٤	٧٥	٩٤٣	٢٥
الكلية الجامعية للعلوم والاداب والتربية	٤٨٢	٣٩٣	٨٢	٨٩	١٨
كلية الخليج للتكنولوجيا	٦٧٧	٣١٨	٤٧	٣٥٩	٥٣
الكويت	١١٨٨٩	٧٨٨٠	٦٦	٤٠٠٩	٣٤
أم القري	٧٧٨٨	٦٢١٧	٨٠	١٥٧١	٢٠
الملك سعود	٢١١٠٨	١٢٢٢٢	٥٨	٨٨٨٦	٤٢
الاسلامية بالمدينة المنورة	٣٣٩٥	٣٣٩٥	١٠٠		
البتروول والمعادن	٣٣٩٤	٤٢	١٣	٢٩٥٢	٨٧
الملك عبد العزيز	١٣٩٠	٥٧٧	٤٢	٨١٣	٥٨
الامام محمد بن سعود الاسلامية	٨٤٣٥	٨٤٣٥	١٠٠		
الملك فيصل	٢٧١٣	١١٣٧	٤٢	١٥٧٦	٥٨
قطر	٢٢٩٠	١٧٥٥	٧٧	٥٣٥	٢٣

المصدر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، واقع الجامعات وامكاناتها المختلفة في دول الخليج
العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٦، ص ٢٧٠.

معدلات النمو لاعداد الطلبة في الدراسات الانسانية والعلمية بجامعات دول الخليج العربية

ان النمو التراكمي للطلبة في الأقسام العلمية تفوق المعدلات في الدراسات الانسانية في كل من جامعة الامارات العربي المتحدة وجامعة الكويت وجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فيصل وجامعة قطر . كما تعتبر جامعة الملك فيصل أكثر الجامعات نموا في معدلات الدراسات العلمية، لأن معدلات الدراسات الانسانية تراجعت بنسبة ٧٥٪ من سنة القبول الاولى في العام الدراسي ١٤٠٢/١٤٠١ هـ والموافق ١٩٨١/١٩٨٢ م كما يتضح من الجدول رقم (٩) .

ويرجع السبب في ارتفاع النسب لمعدلات النمو في الدراسات العلمية في بعض الجامعات الى حداثة الكليات العلمية بأقسامها المختلفة مقارنة بالكليات الانسانية التي قامت بتخريج العديد من الطلبة قبل نشأة الكليات والأقسام العلمية .

وتبقى نسبة النمو العامة في الدراسات الانسانية والعلمية بجامعات دول الخليج العربية واحدة حيث تبلغ ١٤٪ . وهذه النسبة توضح حقيقة ثابتة تؤكد ضعف العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الأخرى ، وأنها أي الجامعة في دول الخليج العربية- لا تلبي بصورة كافية احتياجات خطط التنمية في هذه الدول التي حدثت فيها تنمية سريعة لم تحدث في دول نامية أخرى من حيث الكم والكيف (مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٦ : ٢٧٤) .

جدول (٩)

معدل النمو لاعداد الطلبة في الدراسات الانسانية والعلمية بجامعة دول الخليج العربية
 في السنوات الخمس . ١٣٩٨ / ١٣٩٩ - / ١٤٠٠ - ١٤٠١ / ١٤٠٢ - ١٤٠٣ / ١٤٠٤ للوافد ١٩٧٨ / ١٩٧٩ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ / ١٩٨٣ *

نسبة النمو	المجموع		١٤٠٢ هـ		١٤٠١ هـ		١٤٠٠ هـ		١٣٩٩ هـ		١٣٩٨ هـ		الطلبة وسنوات الدراسة	الجامعة
	علمي	اخرى	علمي	اخرى	علمي	اخرى	علمي	اخرى	علمي	اخرى	علمي	اخرى		
٢٣ افرى	٧٧٨٨	١٠١١١	٩٨٤	٣٣٥٠	٧٤٢	٢٤٧٠	٧٤٢	٢٠٢٣	٣٢٢	١٤٠٤	١٥٨	٨٦٤	الامارات العربية المتحدة	
٥٩ افرى	—	١٩١٠	—	٨١٦	—	٤٩٢	—	٧٨٨	—	٢٠٤	—	١١٠	الكلية الجامعية للعلوم والاداب والدراسة	
١٥ علمي	—	٨٤٣٥	٢١١٣	—	٢١٤٢	—	٢٠٠٠	—	١١٨٠	—	١٠٠	—	كلية الخليج للتكنولوجيا	
٦ افرى ١١ علمي	١٥٨٩٠	٣٤٠٣٥	٤٠٠٩	٧٩٤٠	٣٣٩٢	٦٩٤٣	٣١٤٦	٦٤٤٤	٧٨٦٢	٦٥٣٣	٢٤٨١	٦١٢٥	الكلية	
٦ افرى ٤ علمي	٧٧٠٦	١٨١٥٢	١٤٠٦	٦٨٧٢	١٣٠٠	٥٦٠٧	—	٥٧٢٣	—	—	—	—	ام القيوين	
٩ افرى ١١ علمي	٢٥٤٣٧	٤٩٦٣٤	٦٥٥٩	١٢٥٦٠	٥١١٦	١٨٨٠	٤٧١٨	٩٣٧٨	٤٥٣٣	٨٤٧٤	٤٠١١	٨٣٥٢	الامارات المتحدة العربية	
١١ افرى	—	١٣٧٩٤	—	٣٣٩٥	—	٣٢٧١	—	٢٧٧٩	—	٣٢١٩	—	٢٠٣٠	الاسلامية بالمدية النورة	
١٢ افرى ٤ علمي	١٣٥٣٨	١٦٢٧١	٣٠١٩	٣٧٥	٧٧٧٨	٣٩٤	٧٧٠١	٣٤٦	٢٦١٧	٣٠٠	٢٤٦٣	٢٠٦	جامعة الملك فهد	
١١ افرى ١٥ علمي	٢١٢١٥	٣٧١٢١	٥٣٣٥	٩٣٦٤	٤٩٩٨	٨٠٧٦	٤١١٧	٧٤٢٧	٣٤٣٦	٦٥٥١	٢٩٢٩	٥٦٨٣	(البيروت والمدون سابقا)	
١١ افرى	٤٣١١	٣٢٧٥٢	٨٩٩	٨٥٣٥	١٠٨٣	٧١٧٨	٧٢٩	٥٩٠٣	٧٩٠	٥٩١٠	٨١٠	٥٣٧٦	الملك عبد العزيز	
٧٥ افرى ٢١ علمي	٧١١٧	٣٦٥	٢١٠٥	٣	١٥٥٢	٢٦١	١٤٣٠	—	١١٥٨	—	٨٧٢	—	الامام محمد بن سعود	
١٦ افرى ٤١ علمي	١٣٧٨٤	٦٠٤٢٣	٥٠٣	١٥٩٥	٤٦٤	١٤٣٠	١٥٢	١٣٤٧	١٦٥	٩٧٨	١٠٠	٧٤٣	الملك فيصل	
١٤ افرى ١٤ افرى	٩٤٣٨٦	١٢٤٠٣٣	٢٧٣٢٢	٥٤٨٧٦	٢٤٠١٧	٤٢٩٤٢	١٩٧٣٥	٤١٧٠٨	١٧٠٨٣	٣٢٦٢٣	١٤٨٣٤	٢٤٤٨٩	المجموع	

المصدر : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، واقع الجامعات وامكاناتها المختلفة في دول الخليج العربية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٦ ، ص ٢٧١ - ٢٧٥ *
 تعتبر هذه الاحصائية احداث ما يتوزع لاجراض المقارنة بين الجامعات في دول الخليج العربية

التخصصات الجامعية

تحتوي جامعات الدول الخليجية على مجموعة من الاقسام العلمية والادبية تبلغ ٨٤٣ قسما كما هو واضح من الجدول رقم (٧) . وإن استبعدنا دولة العراق لأغراض المقارنة فإن الأقسام الأدبية والعلمية لباقي دول الخليج هي ٢٧١ و ٢٨١ قسما على التوالي .

وبالنظر الى الجدولين رقم (١٠) ، (١١) نجد أن معدل أعداد الطلبة في الأقسام الادبية والعلمية هي : ١٦٨ طالبا و ٧٧ طالبا في كل منها على التوالي، وبذلك تحتوي الأقسام الأدبية على أكثر من ضعف الطلبة في الأقسام العلمية، وهذا يعطي بعض المؤشرات على أن الجامعات الخليجية لديها قدرة استيعابية في مجال التخصصات العلمية خصوصا وأن لديها الامكانيات المادية لتحقيق ذلك

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أنه لا يوجد سوى ٤٩٣ طالبا في العلوم الزراعية والانتاج الحيواني في جميع الدول الخليجية التي تتكون من السعودية، الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية المتحدة وذلك في العام الجامعي ١٩٨٢/١٩٨٣ م . ويعتبر هذا العدد قليل بالمقارنة الى اعتماد هذه الدول على غذائها من الخارج .

تزايد اعتماد حكومات دول الخليج العربية على المصادر الخارجية في الحصول على الجانب الاعظم من مكونات غذاء أبنائها والمقيمين فيها ، وابتعادها عن مقتضيات الاكتفاء الذاتي في هذه الناحية . وهو وضع يساعد عليه قلة أو ندرة خريجي ومجالات الزراعة بصورها وأشكالها التقليدية البسيطة ، وتعتبر محاولات الزراعة بصورها وأشكالها العلمية المتقدمة . (قشوش ، ١٤٠٤ : ١٢٦) .

والمملكة العربية السعودية من بين الدول التي ركزت على الزراعة فوصلت الى الاكتفاء الذاتي في القمح . كما طرأ تحسن ملحوظ في مختلف المنتجات الزراعية الأخرى . ولكن بدون المساعدة الكبيرة من قبل الدولة للمزارعين لا يمكن للمملكة أن تصل الى ما وصلت اليه في الوقت الحاضر ، ولكن القمح وبعض المنتجات الأخرى لا تمثل الا أحد جوانب الغذاء الذي يستورد جوانبه الأخرى من الخارج .

كما أن المدن الخليجية تحتوي على مصانع البتروكيماويات والسجاد ومواد البناء والاسمنت والصناعات البترولية الاشتقاقية وصناعات الالمنيوم والبلاستيك ، والحديد الصلب ، كما يتضح أيضا من بعض المشروعات التنموية الضخمة . وتتصدر المملكة العربية السعودية ، وهي أكبر بلد مصدر للنفط في العالم ، صناعة البتروكيماويات بمصانع متقدمة جدا في مدن جديدة تماما كالجبيل على ساحل الخليج وميناء ينبع الكبير ومجمعه الصناعي على ساحل البحر الأحمر ، وكذلك المجمعات الصناعية في كل من الكويت وقطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة (مرسي ، ١٤٠٥ : ٤٤ ، ٤٦-٤٧) .

وبذلك تقع على مؤسسات التعليم العالي والجامعات الخليجية مسؤولية تزويد المجمعات الصناعية الضخمة بالمتخصصين في مجالات علوم الهندسة والهندسة التطبيقية والبتترول لسد احتياجاتها خصوصا وأن هذه الدول ستضطر الى التركيز على منتجات البترول في صناعاتها في المستقبل القريب بدلا من تصدير البترول كمادة خام عندما يقل الطلب عليه ، وبذلك تحتاج هذه الدول الى تحويل آلاف الأيدي العاملة من قطاع انتاج البترول الى نوع آخر من الأيدي العاملة في حقول صناعات منتجات البترول ، وهذا يتطلب تخطيطا سليما من قبل مؤسسات التعليم العالي والجامعات قبل وقوع المشكلة التي يصعب حلها في سنوات قليلة .

كما أن الدول الخليجية ستستمر في جلب الاطباء من الخارج لسنوات مقبلة

لأن المتخصصين في مجال الطب لايفون باحتياجات المجتمع . فدولة الكويت تحتاج الى ٦٦,٥٪ من اطبائها من الخارج في عام ١٩٨٥م . وأن هذه النسبة سوف تتناقص بحلول عام ١٩٩٥م لتصل الى ٥٧,٥٪ . (مرسي، ١٤٠٥ : ١٤٢).

أما في علوم الحياة والأرض والبحار (٢٧٧٧ طالب كما في الجدول رقم (١٠)) فقد تكون اعداد الطلبة ملبية لطموح المؤسسات الاجتماعية لانها تخصصات تتعلق بالموقع الجغرافي لدول الخليج (مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٦ : ٢٢٠).

يتضح من الجدول رقم (١١) أن العلوم الاجتماعية تحتوي على أكبر عدد من الطلبة (١١٥٨٠)، ويمثل هذا العدد ٢٥,٣٨٪ من مجموع الطلبة في العلوم الانسانية في الجامعات الخليجية . كما أن جامعات المملكة العربية السعودية تحتوي على ٧٤,١١٪ من مجموع طلبة العلوم الاجتماعية .

إن الاستمرار في قبول الطلبة في أقسام العلوم الاجتماعية بنفس المعدلات السابقة لا يخدم الاحتياجات الفعلية لتلك الدول التي تنتهج هذه السياسة . فاعداد المتخصصين في هذا المجال يزيد عن الاحتياجات المطلوبة .

ومما يثير الانتباه حجم طلبة الدراسات الانسانية بجامعة الكويت الذي تبلغ نسبته (١٧٪) من اجمالي الطلبة في هذه الدراسات بجامعة الدول الأعضاء، ويمثل هذه النسبة (٧٨٨٠) طالبا وطالبة . وهذا العدد يفوق حاجة المؤسسات من خريجي هذه التخصصات في ضوء الرقعة الجغرافية لهذا البلد، وعدد سكانه . (مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٦ : ١٩٧).

وبمقارنة الجدولين (١٠) ، (١١) نجد أن نسبة طلبة الدراسات الانسانية الى مجموع الطلبة ٦٧,٧٤٪ في التعليم الجامعي . والدلائل تشير الى أن

جدول (١١)
بيان أعداد الطلبة في الدراسات الإنسانية بجامعة دول الخليج العربي
للعام الدراسي ١٤٠٢/١٤٠٣هـ - ١٩٨٣/١٩٨٣م.

المجموع	قطر	الملك فيصل	الامام عبد الاسلامية	الملك عبد المعز بن سعود	الملك عبدالعزيز والهذال	الاسلامية البرزخ والهذال	الاسلامية بالديلة الهذال	الملك سعود	أم القيوين	الكويت	كلية الخليج للتكنولوجيا	الكلية الجامعية	الإمارات البحرية المتحدة	الجامعة المتخصصة
١٠٤٦٠	٢٠٦	—	٤١٢٩	٣٥	—	٢٨٧٥	٤٩٩	٢٣٠٩	٢١٤	—	٩	١٨٤	الدراسات الإسلامية	
٥٦٥٥	—	—	٦٩٣	١٣١	—	٥٢٠	١٤٢٢	١٢٨٤	١٧٨١	—	٨٧	٢٣٧	اللغة العربية واللغات الأجنبية	
٥٥٣٦	٩٢٩	٦٣٢	١٧٩	٦٥	—	—	٦٢٣	٥٧٢	١٩٦٢	—	٢٩٦	٢٣٨	العلوم التربوية والنفسية	
١١٥٨٠	٥٨٠	—	٢٣٤١	١٤٢	—	—	٤٥٣٥	١٥٦٤	١٧٨١	—	١	٦٣٦	العلوم الاجتماعية	
٥٣٢٨	—	—	٧١٦	١٩٥	٤٤٢	—	١٤٣٨	٢٠٣	١٧٩٠	٣٦	—	٥٠٨	العلوم الإدارية والاقتصادية	
١٢٢٠	—	—	—	٨	—	—	—	٦٨	٨٥٢	—	—	٢٩٢	القانون والسياسة	
٣٦٢	—	—	—	١	—	—	١٤٤	٢١٧	—	—	—	—	التربية الفنية والفنون	
٥٤٨٤	—	٥٠٥	٣٧٧	—	—	—	٣٥٦١	—	—	٢٨٢	—	٧٥٩	أخرى	
٤٥٦٢٥	١٧٥٥	١١٣٧	٨٤٣٥	٥٧٧	٤٤٢	٣٣٨٥	١٢٢٢٢	٦٢٠٧	٧٨٨٠	٣١٨	٣٩٣	٢٨٥٤	المجموع	
—	٤	٢	١٨	١	٠,٩٦	٧	٢٧	١٤	١٧	٠,٧	٠,٨٦	٦	النسبة المئوية	

المصدر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، واقع الجامعات وامكاناتها المختلفة في دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٦، ص ١٩٨.

الجامعات مازالت مستمرة في استيعاب ما تستطيع أن تستوعبه في الدراسات الانسانية دون وضع بعض القيود على التخصصات التي لا يحتاجها المجتمع في الوقت الحاضر . وهذا الاتجاه سيجعل الدول الخليجية تواجه أمرا واقعا وهو توظيف خريجي الجامعات من الدراسات الانسانية في اعمال ادارية في اجهزة الحكومات والمكاتب الخاصة لها . وبذلك تحصل هذه الدول على فائض من الاداريين والكتبة في حين أنها تستقدم المهندسين والاطباء والفنيين والايدي العاملة من الخارج . ووضع بعض القيود على هذه التخصصات لا يعني بالضرورة الغائها وانما تكون الأولوية للتسجيل فيها من قبل الطلبة ذوي الميول والاستعدادات الخاصة لهذه التخصصات .

مقارنة بين التعليم العالي المتوسط (التقني) والتعليم الجامعي:

هناك تفاوت كبير بين دول الخليج العربي فيما تحقق من تطور في التعليم العالي المتوسط (التقني) وما زالت هناك دولة الامارات العربية المتحدة تفتقر لمثل هذا النمط من التعليم كما أن عدد المعاهد التقنية وحجم القبول فيها في معظم دول الخليج العربي دون مستوى الحاجة الفعلية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٧ : ١٥٣) .

ويتضح من الجدول رقم (١٢) أن الامارات العربية تفتقر الى التعليم العالي والمتوسط (التقني) . كما أن نسبة عدد طلبة التعليم العالي المتوسط الى مجموع التعليم العالي الجامعي في المملكة العربية السعودية تعتبر نسبة متدنية حيث تنخفض النسبة الى أقل من ١٪ ، بينما تحتل البحرين المرتبة الاولى ٣١٪ ويليهما في ذلك الجمهورية العراقية ٢٩٪ ثم دولة الكويت ١٨٪ ودولة قطر ٧٪ .

أن من السمات البارزة للقوى العاملة الوطنية في دول الخليج العربية تركزها في القطاع الحكومي ، حيث قدرت الاحصائيات حجمها في هذا القطاع بنحو

٧٠٪ أما الباقي وهو ٣٠٪ فموزع على القطاعات الانشائية والخدمات المصرفية ومشاريع التعدين المستحدثة . وهذا يعني ان الاغلبية تمارس نشاطا اداريا وخدميا . وان الجزء الاكبر من القوى العاملة بعيد عن النشاط الانتاجي الذي يمكن أن يؤدي الى تطوير القدرة والكفاية مما يؤثر عكسيا على قوة العمل المحلية في المدى البعيد خاصة ، ويجعلها حبيسة في مجالات عمل معينة (النجار، ١٤٠٠ : ٧٣) .

وبالرغم أن المملكة العربية السعودية تحتوي جامعاتها على أكبر عدد من الأقسام العلمية والأدبية من بين دول الخليج العربية (انظر جدول رقم (٧)) ، الا ان التعليم الفني والمهني فيها لم يحقق الاهداف المطلوبة للتنمية لوجود عدم التوازن بين التعليم التقني والتعليم العام الجامعي .

جدول (١٢)

الطلبة المستجدين بالتعليم العالي المتوسط (التقني)
والجامعي في دول الخليج العربي لعام ١٩٨٥/٨٤ .

نسبة عدد الطلبة التعليم العالي المتوسط إلى المجموع	عدد الطلبة المسجلين			الدولة
	المجموع	التعليم العالي الجامعي	التعليم العالي المتوسط	
—	٠٠٠	٠٠٠	—	الامارات العربية المتحدة
٪٣١	٢٣٥٦	٢٣١٧	١٠٣٩	البحرين
٪١٨	٢٠٨٢٦	١٧١٤٧	٣٦٧٩	الكويت
٪٠,٧٨	٨٠٨٤٨	٨٠٢٢١	٦٢٧	المملكة العربية السعودية
٪٢٩	١٥٨٥٠٧	١١٢٤٦٥	٤٦٠٤٢	الجمهورية العراقية
—	٣٨٠	—	٣٨٠	سلطنة عمان
٪٧	٤٣٧٥	٤٠٦٥	٣١٠	دولة قطر
٪١٩	٢٨٢٩٢	٢١٦٢١٥	٥٢٠٧٧	المجموع

المصدر: مكتب التربية العربي لدول الخليج ، «دراسة واقع التعليم العالي المتوسط (الفني والمهني) بالدول الأعضاء» الامانة العامة للاتحاد العربي للتعليم الفني مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٧ ، ص ١٣٤ .

وقد أوضحت وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية (خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥-١٤١٠) أنه قد ظهر في الوقت الحاضر عجز في نظام التعليم العالي من الناحيتين الكمية والنوعية ، ويعزى هذا من ناحية الى المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع السعودي في تكيفه مع زيادة فرص التعليم . وتتمثل نقاط الضعف الكمية -في أوضح صورة- في سمات مخرجات نظام التعليم مثل ارتفاع معدل التسرب ، وزيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب قبل أن يتخرج وانخفاض نسبة المتخرجين الى الملتحقين ، وعدم التناسب بين عدد الطلاب في مجالات الدراسة المختلفة وبين احتياجات سوق العمل .

لقد أصبح من أهم الواجبات التي تقع على عاتقنا كمسؤولين ومخططين تربويين في التعليم العالي أن نتبين بوضوح منذ الآن أنه إذا استمر النمط الحالي في التعليم الجامعي وخاصة الارتباط الذهني القائم بين الشهادة العالية وبين الوظيفة الادارية العالية ، فإن المنطقة ستجد نفسها بعد عقد أو عقدين من الزمن أمام أعداد كبيرة من الخريجين ، لا يجدون العمل الذي يتصورونه مناسباً لهم ، لأن المناصب والوظائف الادارية المهمة قد تشبعت أو كادت في العقدين الماضيين حيث أمكن خلق وظائف جديدة من هذا النوع في مرحلة بناء وتوسعة الجهاز الحكومي الحديث والانطلاق في مسيرة التنمية وهي فرصة تاريخية لن تتكرر في كل جيل (سفر ، ١٤٠٥ : ١٧٣-١٧٤) .

النتائج

من خلال البحث وتحليل البيانات في الجداول ، توصل الباحث الى النتائج التالية :-

١ - ان التعليم الثانوي العام له تأثير مباشر على التعليم العالي والجامعي لان مخرجات التعليم العام هي مدخلات التعليم العالي والجامعي ، فأني تطوير في التعليم الجامعي يجب أن يصاحبه تطوير للتعليم الثانوي حتى يحصل التعليم الجامعي على مدخلات احسن كفاءة في التفاعل والتأقلم مع المتغيرات والتطورات الحديثة في الجامعة .

٢ - يوجد هدر في التعليم الجامعي من الناحية المادية والبشرية في معظم دول الخليج العربية وذلك من أنه لا يوجد توازن بين الملتحقين في الاقسام الادبية والاقسام العلمية ، مما يحدث تكديس في أقسام تكاد تكون تخصصاتها غير مطلوبة من قبل المجتمع في الوقت الذي تستعين فيه هذه الدول بخبرات من خارج البلاد . فالجامعات تصرف مبالغ طائلة على فئات ربما يكون إسهامها في المجتمع ضئيل لعدم ملائمة مؤهلاتهم للاحتياجات الفعلية وفي نفس الوقت تصرف هذه الدولة مبالغ طائلة لجلب الخبرات الاجنبية لسد الثغرة .

٣ - معظم التخصصات الجامعية ملائمة الى حد ما لاحتياجات المجتمع الخليجي ولكن المشكلة تقع في زيادة خريجي بعضها ونقص البعض الآخر ومن أهم التخصصات التي تحتاج دول الخليج العربية إلى مزيد من الخريجين فيها هي :-

- أ - العلوم الزراعية والانتاج الحيواني .
- ب- العلوم الهندسية وهندسة البترول .

ج- الطب ، والعلوم الطبية المساعدة .

أما أهم التخصصات التي يجب الحد من القبول منها في بعض الدول الخليجية هي :-

أ - الاجتماع .

ب- العلوم الاجتماعية .

ج- علم النفس .

٤ - يوجد اتجاه من قبل خريجي الاقسام العلمية من الثانوية العامة للالتحاق بالاقسام العلمية في المرحلة الجامعية ، ولكن سياسة القبول في الجامعات تحول دون تحقيق رغباتهم برفع معدلات القبول للالتحاق بهذه الاقسام . كما أن الجامعات (بقصد أو بغير قصد) تتيح مجالات متعددة من الاقسام والتخصصات الانسانية لخريجي الاقسام العلمية من المرحلة الثانوية العامة ، مما يسبب زيادة الاتجاه لصالح الاقسام الانسانية .

٥ - عدم تمشي بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة في المجالات العلمية والعلوم الانسانية وخصوصا تلك التخصصات التي مضى على انشائها فترة طويلة دون اعادة النظر في مستواها في ضوء التطورات العلمية واحتياجات المجتمع .

٦ - ان بعض الخريجين من الاقسام الانسانية في بعض الدول الخليجية سيحصلون على وظائف وأعمال إدارية أقل من توقعاتهم وطموحاتهم وفي غير مجال تخصصاتهم اذا لم تتخذ تدابير جذرية لتوجيه الطلاب في الجامعات للالتحاق بالتخصصات التي يحتاجها المجتمع .

٧ - تقوم بعض الجامعات في البلد الواحد بفتح أقسام وتخصصات مماثلة لما هو موجود في الجامعات الاخرى مما يساعد على زيادة الخريجين في تخصصات

لا تتلاءم مع احتياجات المجتمع الفعلية ، ويؤدي أيضا الى فقدان الجامعة لهويتها الاكاديمية التخصصية الاساسية . وبالرغم من وجود جهود لمحاولة التنسيق بين الجامعات في الدول الخليجية . الا أن ذلك لم يصل الى مستوى تطلع هذه الدول .

المراجع حسب ورودها في البحث

- ١ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي» المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي، الجزائر، ص ١٧ - ٢٠ .
- ٢ - عبد الدايم عبدالله «التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام ١٩٥٠ الى عام ٢٠٠٠» دار العلم للملايين بيروت، ١٩٨٣، ص ٧٠٥ .
- ٣ - نجم، أحمد حافظ، «التعليم الجامعي والعالي: تطويره وحل مشكلاته»، اتحاد الجامعات العربية، العدد الخامس عشر (آذار) ١٩٧٩، ص ١٥ .
- ٤ - القذافي، رمضان محمد، «التعليم الثانوي في البلاد العربية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٢، ص ١٨ .
- ٥ - الشريف، محمد أحمد وآخرون، «استراتيجية تطوير التربية العربية»، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩، ص ١٤٩ .
- ٦ - البدر، حمود عبد العزيز والسيف، خالد عبد الرحمن، «ترشيد سياسات القبول في التعليم الجامعي لدول الخليج العربية واقتراح خطة اعلامية لاقتناع الجمهور بذلك»، وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومذيري الجامعات في الدول الاعضاء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٥، ص ١٣٧ - ١٣٨، ص ١٣٩ .
- ٧ - مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، «دراسات حول تخطيط وتجديد التعليم العالي في الوطن العربي»، ساسة دراسات ووثائق، العدد ٩ أيار/مايو ١٩٨٥، ص ٤٦، ٤٧، ٦٩، ٥٤، ٥٧، ٦٠ .
- ٨ - مكتب التربية العربي لدول الخليج، «دليل التعليم العالي والجامعي في دول الخليج العربية»، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الثانية، الرياض، ١٤٠٦هـ .
- ٩ - الادارة العامة لتطوير التعليم العالي، «المؤشرات الاحصائية عن تطوير التعليم العالي خلال ربيع قرن من عام ١٣٨٠/١٣٨١ الى عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ»، وزارة التعليم العالي، ١٤٠٥، ص ٢٦، ٣٦ .
- ١٠ - وزارة المعارف، «دليل الطالب لنظام الدراسة في الثانوية المطورة»، التعليم الثانوي المطور، وزارة المعارف، الرياض، ١٤٠٧هـ، ص ١٨ .

- ١١ - مكتب التربية العربي لدول الخليج، «التعليم الجامعي في دول الخليج العربية واقعه ومؤثراته المستقبلية»، ورقة عمل مقدمة من مكتب التربية العربي لدول الخليج، وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الاعضاء، ١٤٠٥، ص ٥٥ .
- ١٢ - المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، أساليب تقويم طلبة الثانوية وعلاقتها بأسس القبول في مؤسسات التعليم العام بدول الخليج العربي، الكويت، يوليو ١٩٨٢، رمضان ١٤٠٢، ص ١٩١، ١٩٢ .
- ١٣ - مكتب التربية العربي لدول الخليج، «واقع الجامعات وامكاناتها المختلفة في دول الخليج العربية»، مكتت التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٦، ص ٢٧٠، ٢٢٠ .
- ١٤ - قشقوش، ابراهيم زكي، «وجهة نظر حول سيكولوجية الانتاج التنموية في مجتمعات الخليج العربي»، حولية كلية التربية جامعة قطر، الدوحة، العدد الثالث، السنة الثالثة، ١٤٠٤هـ، ص ١٢٦ .
- ١٥ - مرسي، محمد عبد الله، «التعليم العالي ومسئولياته في تنمية دول الخليج العربي» دراسة تحليلية تربوية لاعمال الندوة الفكرية الاولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية ٩-١٢ ربيع الاول ١٤٠٢/٤-٧ يناير ١٩٨٢م في البحرين، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٥٧، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ١٤٢ .
- ١٦ - مكتب التربية العربي لدول الخليج، «دراسات واقع التعليم العالي المتوسط (الفني والمهني) بالدول الاعضاء» الأمانة العامة للاتحاد العربي للتعليم الفني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٧، ص ١٣٣، ١٣٤، ١٥٣ .
- ١٧ - النجار، باقر سليمان، «واقع العمالة في منطقة الخليج» مجلة الاقتصاد، العدد ٩٨، ١٤٠٠هـ، ص ٧٣، ١٢٧ .
- ١٨ - وزارة التخطيط، «خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ» وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٥، ص ٨٥ .
- ١٩ - سفر، محمد محمود، «جامعة الخليج العربي أو التطور النوعي للتعليم في منطقة الخليج»، وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الاعضاء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٥، ص ١٧٣ - ١٧٤ .